الأمم المتحدة

A/C.4/69/SR.23

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
14 January 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد باتاراي ..... (نيبال)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-64162 (A) X

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٣٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/69/128 و A/69/316 و A/69/327 و A/69/347 و A/69/348 و A/69/355)

١ - السيد حنيف (ماليزيا): تكلم بصفته نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وعرض تقريرها (A/69/355) الذي يتناول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، فقال إن التقرير يتضمن معلومات جمعت خلال بعثة اللجنة الخاصة إلى المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ومن خلال المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء. وأعرب عن أسفه لأن الحكومة الإسرائيلية، كما هو الحال في السنوات السابقة، لم تستجب لطلبات الاجتماع مع اللجنة الخاصة والسماح بدخول الأرض الفلسطينية المحتلة. واستدرك قائلا إن اللجنة الخاصة طلبت معلومات من طائفة واسعة من المصادر، شملت موظفي الأمم المتحدة، وممثلي المنظمات غير الحكومية، وضحايا الانتهاكات الإسرائيلية والشهود عليها من داخل إسرائيل والأراضي المحتلة وخارجهما.

٢ - وقال إن اللجنة الخاصة تشعر بالجزع إزاء النطاق غير المسبوق للدمار الذي ألحقته إسرائيل بسكان غزة، الذين كانوا يعانون أصلاً من نقص حاد في الوقود والكهرباء والغذاء والمياه وشبكات الصرف الصحي ومن البطالة المزمنة نتيجةً للحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ سبع سنوات. فقد قتل أكثر من ١ ٥٠٠ من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم ٥١٩ طفلا، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، وتشكّل وفيات المدنيين ٦٩ في المائة من مجموع القتلى الفلسطينيين، وهي نسبة لا يمكن التغاضي عنها بوصفها ”أضرارا تبعية“. وأصيب ١١ ١٠٠ شخص آخر، والعديد منهم كانت إصاباتهم دائمة. ولحقت أضرار بمنازل ثلث سكان غزة، ودُمر ما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ وحدة سكنية تدميرا تاما أو أصبحت غير صالحة للسكن.

٣ - وتابع قائلا إن النزاع الذي دار بين إسرائيل وحماس والجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة في عام ٢٠١٤ هو الثالث من نوعه خلال ست سنوات فقط. وأعرب عن ترحيب اللجنة الخاصة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق دولية مستقلة، ومضى يقول إن اللجنة تحث إسرائيل على التعاون معها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بما تعهد بتقديمه من تبرعات سخية خلال مؤتمر المانحين الدولي الذي عقد في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ليتسنى البدء في أعمال إعادة الإعمار. ويجب على إسرائيل أن تنفذ آلية إعادة إعمار غزة بحسن نية، ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على إسرائيل لرفع الحصار.

٤ - وأعقب ذلك بقوله إن حالة المحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ما زالت مثار قلق بالغ. فأكثر من ٥ ٢٠٠ فلسطيني هم محتجزون في السجون الإسرائيلية، في حين أن ١٩١ فلسطينيا، بمن فيهم ثمانية أعضاء في المجلس التشريعي، يوجدون قيد الاحتجاز الإداري دون تهمة أو محاكمة. وذكر أن الاحتجاز الإداري غير مسموح به بموجب القانون الدولي إلا في حالات استثنائية، ومع ذلك تضاعف عدد المحتجزين إداريا في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من منتصف حزيران/يونيه إلى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤. وقال إن سوء معاملة المحتجزين وتعذيبهم وتعريضهم للإهمال الطبي ما زالت تمثل مشكلة خطيرة أيضا. وقد تعرض المحتجزون للحبس الانفرادي، والإساءات اللفظية

لدينهم، والحرمان من النوم، وعمليات التفتيش العشوائية في أي وقت من النهار أو الليل، والإجبار على الوقوف عراة. ولا يصف الأطباء الإسرائيليون إلا مسكنات الآلام للمحتجزين الذين يعانون من أمراض خطيرة كالفشل الكلوي أو أمراض القلب أو السرطان. وتفيد التقارير أن من أصل ٥٠٠ إلى ٧٠٠ طفل فلسطيني يُعتقلون ويحتجزون كل عام، يتعرض ما يقدر بـ ٧٦ في المائة منهم لشكل ما من أشكال الإساءة أو العنف البدني. وتُشير النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة إلى أن كثيرا من التوصيات التي وردت في تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الصادر في العام الماضي بشأن الأطفال الموجودين قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي ظلت دون تنفيذ.

٥ - واستطرد قائلا إن من ضمن المسائل الواردة في تقرير اللجنة الخاصة الاستمرار في تشييد جدار الفصل، وانتهاك الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية، ومصادرة الأراضي الزراعية للفلسطينيين، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، واستخدام قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية والقوة المفرطة، وعدم بذل السلطات الإسرائيلية جهودا جادة لكفالة المساءلة.

٦ - وواصل كلامه قائلا إن اللجنة الخاصة أشارت أيضا إلى الهدم الروتيني للمنازل والنقل القسري لجماعات البدو والرعاة الفلسطينيين المقيمين في محيط القدس. واستمعت اللجنة إلى تقارير مثيرة للانزعاج عن التدخل الإسرائيلي في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية لا سيما الموجهة إلى جماعات البدو؛ وهو ما ينبغي أن يثير قلقا شديداً لدى الجهات المانحة الدولية.

٧ - واتبع ذلك بقوله إنه على غرار السنوات السابقة، ورد في تقرير اللجنة معلومات عن دور الشركات التي تزاول أعمالا تجارية مع المستوطنات وتستفيد من صيانتها أو إنشائها أو استغلال الموارد الطبيعية في الضفة الغربية المحتلة أو الجولان السوري المحتل. وثمة وعي متزايد بين الشركات بالمخاطر المحتملة من الناحيتين المالية والقانونية وفيما يتعلق بسمعتها عندما تزاول أعمالا تجارية في الأراضي المحتلة. وورد في تقرير اللجنة الخاصة معلومات محددة عن أربع شركات هي: شركة مستحضرات التجميل الإسرائيلية أهافا والشركات المتعددة الجنسيات هايدلبرغ سمنت (HeidelbergCement)، و جي فور إس (G4S)، وجيني للطاقة (Energy Genie). وسعت اللجنة إلى الاتصال بالشركات قبل تقديم التقرير للسماح لها بتقديم إيضاحات تتعلق بالمعلومات الواردة من خلال الإحاطات والبيانات. وفي رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ذكرت إدارة شركة أهافا أنها تقوم، منذ عام ٢٠١١، باستخراج طين البحر الميت المستخدم في منتجاتها من منطقة مسعدة فقط، التي تقع داخل حدود إسرائيل المعترف بها دوليا. ولم تتح للجنة الخاصة الفرصة بعد للتحقق من تلك الادعاءات. وفي رد مؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أكدت شركة جي فور إس (G4S) أن خدماتها، كتلك المتعلقة بالنظم الأمنية المستخدمة في السجون الإسرائيلية والمعدات المستخدمة في نقاط التفتيش الإسرائيلية في الضفة الغربية، لا تساهم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. واستدركت أن عقود الخدمات تلك لن تُجدد عند انتهائها خلال السنوات القليلة المقبلة.

٨ - وأشار إلى أن اللجنة الخاصة تكرر تأكيد الاحتمالات الكبيرة بأن تعامل الشركات مع المستوطنات قد يجرّ آثارا سلبية على حقوق الإنسان، وأضاف قائلا إن اللجنة تحث الشركات على بذل مزيد من العناية الواجبة دون إبطاء. وتابع قائلا إنها تدعو أيضا الدول الأعضاء إلى استعراض السياسات والتشريعات واللوائح وتدابير الإنفاذ الوطنية المتعلقة بالنشاط التجاري، للتأكد من أنها تعمل على

نحو فعال على منع ومعالجة الخطر المتزايد لانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتطرق إلى مسألة الجولان السوري المحتل، فقال إن التقرير يوجه الانتباه إلى استغلال إسرائيل وشركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية كالمياه والرياح والغاز والنفط، وإلى مشروع وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية لتطوير ٣٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي بغية إنشاء ٧٥٠ مزرعة كبيرة.

٩ - وختم بيانه قائلا إنه قد تبين للجنة الخاصة أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ما فتئت تتدهور. وبسبب انهيار المفاوضات التي توسطت فيها الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، إلى جانب الإعلان عن طرح مناقصات جديدة لتطوير المستوطنات وبدء أعمال بناء، تضاءلت مرة أخرى آمال تحقيق السلام وازداد تلاشي الحل القائم على وجود دولتين. وما لم تُعالج التوترات القائمة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ويَجْرِ التصدي للأعمال الاستفزازية المتجددة في محيط الأماكن المقدسة في القدس، فمن شأنها أن تشعل فتيل جولة أخرى من العنف المميت. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ما لم تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

١٠ - السيد سيمونوفيتش: (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): عرض خمسة تقارير أعدها الأمين العام في إطار البند ٥١ من جدول الأعمال، فقال إن التقرير المتعلق بأعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/69/128) يوجز الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة وإدارة شؤون الإعلام دعما لأعمال اللجنة.

١١ - وأضاف قائلا إن التقرير المتعلق بانطباق اتفاقية جنيف بشأن بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى (A/69/316)، يتضمن موجزا للردود الواردة من كولومبيا وكوبا وقطر على طلب الحصول على معلومات بشأن الخطوات التي اتخذت أو المتوخى اتخاذها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٨١/٦٨.

١٢ - ومضى قائلا إن التقرير المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل (A/69/348) يتضمن معلومات وردت من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنظمات غير حكومية، ووسائط الإعلام. ويركز التقرير على إنشاء المستوطنات وتوسيعها عن طريق السيطرة على الأراضي من خلال الزراعة والتنقيب عن الآثار وتعيين حدود الحدائق الوطنية؛ والنقل القسري لجماعات البدو والرعاة الفلسطينيين في محيط القدس وغور الأردن؛ وتقاعس حكومة إسرائيل عن حفظ النظام العام وعدم محاسبة المستوطنين عما يرتكبونه من أعمال العنف؛ والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل.

١٣ - واستطرد قائلا إن تقرير الأمين العام عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/69/347) يستند إلى أنشطة الرصد وجمع المعلومات التي اضطلعت بها مفوضية حقوق الإنسان، ويتضمن معلومات واردة من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية، ومصادر إعلامية. وتضمن التقرير تقييما للآثار المترتبة على بناء الجدار في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤،

والممارسة الإسرائيلية المتمثلة في الاحتجاز الإداري، وحالة حقوق الإنسان في غزة، والمساءلة عن الاستعمال المفرط للقوة من جانب قوات الأمن حسبما جرى الإبلاغ عنه. وتضمن أيضا معلومات عن آخر التطورات في مجال بناء المؤسسات في فلسطين.

١٤ - وختم بيانه قائلا إن التقرير النهائي المتعلق بالجولان السوري المحتل (A/69/327) تجميع للردود الواردة من الجمهورية العربية السورية والجزائر وكولومبيا وكوبا وسلوفاكيا على طلب للحصول على معلومات بشأن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٤/٦٨.

١٥ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن عام ٢٠١٤ يوافق حلول الذكرى السنوية العاشرة لصدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من ثبوت عدم شرعية الجدار والمستوطنات بشكل واضح، فما فتئت إسرائيل تبنيها، وهو ما يؤدي إلى تجزئة الأرض الفلسطينية وتشريد الفلسطينيين قسرا. وطلبت من نائب رئيس اللجنة الخاصة الإفاضة في ذكر شتى انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تلك الأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

١٦ - السيد أنور (باكستان): قال إن عددا يتراوح ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ طفل فلسطيني يحتجزون في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية كل سنة، بما يخالف أحكام اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك القانونية الدولية. وتساءل عن ظروف اعتقالهم واحتجازهم وعن كيفية تأثير تلك الظروف على سلامتهم البدنية والنفسية وعما توصي به اللجنة الخاصة في هذا الصدد.

١٧ - السيد الشندويلي (مصر): سأل عن تدابير المتابعة المقرر اتخاذها فيما يتعلق بالردود الواردة من الشركات المشار إليها في تقرير اللجنة الخاصة.

١٨ - السيد فوريس رودريغيس (كوبا): قال إن إسرائيل شنت هجمات على قطاع غزة ثلاث مرات خلال السنوات الست الماضية، كان آخرها في صيف عام ٢٠١٤. وذكر أن الخسائر في الأرواح والإصابات وحالات التشرد والدمار بلغت أرقاما لم يسبق لها مثيل، وباتت الحالة الإنسانية أسوأ مما ورد في تقرير الأمين العام (A/69/347). واستفسر عن التدابير التي ينبغي اتخاذها على وجه الاستعجال، في رأي اللجنة الخاصة، لمعالجة هذه الكارثة، من وجهة النظر الإنسانية ومن حيث الإجراءات السياسية الدولية على حد سواء.

١٩ - السيد موتانيان (ليسوتو): قال إن المجتمع الدولي يسمع، عاما بعد آخر، عن عدم تعاون السلطات الإسرائيلية مع اللجنة الخاصة. وسأل عن الأسباب، إن وجدت، التي أعطيت لتفسير عدم التعاون هذا وعما إذا كانت اللجنة الخاصة تراها أسبابا مشروعة. وتساءل أيضا عما يمكن أن يحمل إسرائيل على التعاون.

٢٠ - السيد حنيف (ماليزيا): تكلم بصفته نائب رئيس اللجنة الخاصة، فقال إن توسيع المستوطنات والجدار هما السبب الكامن وراء كثير من الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان التي يعاني منها الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن الجدار لا يحول دون ممارسة الفلسطينيين حقهم في حرية التنقل فحسب، بل يتعدى ذلك إلى حقوق الإنسان الأخرى أيضا كالحق في العمل والتعليم والصحة ومستوى المعيشة اللائق والتنمية. وما انفكت الأسر الفلسطينية، ولا سيما أسر اللاجئين من البدو، تتعرض للتشريد القسري من ديارها وأراضيها، حيث يمزق مسار

الجدار تجمعاتهم وتصادر السلطة القائمة بالاحتلال ممتلكاتهم. وفي نهاية المطاف، فإن للجدار آثارا على حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٢١ - ومضى يقول إن إسرائيل لا بد أن تتوقف عن تشييد الجدار وأن تفكك أجزاءه الواقعة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، ويجب أن تجبر الضرر اللاحق بالضحايا، بطرق منها رد ممتلكاتهم وتعويضهم. فقد أثبتت محكمة العدل الدولية عدم شرعية الجدار والمستوطنات في تلك الأراضي قبل عشر سنوات، بيد أن الحالة لا تزال كما هي. وقد أعرب المجتمع الدولي في مجلس الأمن في الأسابيع الأخيرة عن موقفه بوضوح إزاء عدم شرعية بناء المستوطنات وافتقارها لسند من القانون. وكرر دعوة اللجنة الخاصة المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته القانونية، على النحو المبين في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ٢٠٠٤، بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وعدم تقديم العون أو المساعدة لتكريس ذلك الوضع، وضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي.

٢٢ - واستطرد قائلا إن الأطفال الفلسطينيين المحتجزين يوجدون في حالة ضعف خاص خلال الفترة الممتدة من اعتقالهم حتى خضوعهم للاستجواب. ونادرا ما يُسمح للوالدين بحضور الاستجواب. ونادرا أيضا ما يسمح بالاستعانة بمحامين قبل الاستجواب، وكثيرا ما يُجبر الأطفال على توقيع اعترافات باللغة العبرية التي لا يفهمونها. وتفيد التقارير أن كثيرا من الأطفال الفلسطينيين ينقلون إلى مراكز الاستجواب والاحتجاز في إسرائيل، في انتهاك للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة). وقد نما إلى علم اللجنة الخاصة العديد من حالات الأطفال الذين تعرضوا للاعتقال خلال الاقتحامات الليلية؛ وللعنف البدني؛ والإساءة اللفظية والإذلال والتخويف؛ والتفتيش عراة؛ والحرمان من الأكل والشرب بالقدر الكافي. ومن ضمن الآثار البدنية والنفسية لهذا المعاملة الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة والاكتئاب واضطرابات النوم وغيرها من المشاكل.

٢٣ - وأشار إلى أن اللجنة الخاصة أبرزت في تقريرها لعام ٢٠١٣ (A/68/379)، تقريرا صادرا عن اليونيسيف بشأن الأطفال الموجودين قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي. وقال إن اللجنة لا تزال ترى أن ما أنجز لا يكفي لتنفيذ توصيات ذلك التقرير. وذكر أن الأمر العسكري ١٦٧٦، الذي غير سن الرشد للفلسطينيين من ١٦ إلى ١٨ سنة، لم يكن له سوى أثر هامشي على إجراءات الاستجواب والاعتقال، ولا ينطبق على النصوص المتعلقة بإصدار الأحكام. وتابع قائلا إن اللجنة الخاصة تحث إسرائيل على السماح لجميع الأطفال الفلسطينيين بالاستعانة بمحامين من اختيارهم قبل الاستجواب؛ وحظر الحبس الانفرادي للقُصّر؛ وكفالة سرعة التحقيق في جميع التقارير ذات المصداقية التي تفيد بحدوث تعذيب وإساءة معاملة، بما في ذلك تعذيب الأطفال وإساءة معاملتهم، وذلك وفقا للمعايير الدولية.

٢٤ - وتطرق إلى مسألة الممارسات التجارية، فقال إن اللجنة الخاصة التمست معلومات من أربع شركات و لم تتلق سوى ردين حتى الآن؛ وستتحقق اللجنة من الوقائع المتعلقة بالردين. وستتابع الأمر مع الشركتين الأخريين أيضا لإدراج رديهما في تقريرها المقبل.

٢٥ - وفيما يتعلق بعدم تعاون إسرائيل، قال إن طلبات اللجنة الخاصة بالاجتماع مع ممثلين إسرائيليين وزيارة الأراضي المحتلة تُرفض كل سنة. وقال إن اللجنة الخاصة دعت إسرائيل إلى التعاون ليتسنى تقييم الوضع بشكل أفضل. وأضاف أن اللجنة تُتَهم في بعض الأحيان بإصدار تقارير

منحازة. ولذلك، فتوخيا للموضوعية، ينبغي أن تتعاون الحكومة الإسرائيلية مع اللجنة لفتح السبل أمامها وتمكينها من الحصول على المعلومات من مختلف السلطات، بما فيها السلطات الإسرائيلية، وإعداد تقارير تعكس آراء كلا الطرفين.

٢٦ - وتطرق إلى مسألة غزة، فقال إن ثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود دولية متضافرة لإزالة الآثار المترتبة على الحصار والعمليات العسكرية الإسرائيلية المتكررة. ويمثل الحصار شكلا من أشكال العقاب الجماعي ويتعارض مع المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة. وما برح تطبيق جيش الدفاع الإسرائيلي لنظام المناطق المقيدة الدخول يؤدي إلى وقوع إصابات ووفيات بين الفلسطينيين، كما أن تقييد الوصول إلى المناطق الزراعية ومصايد الأسماك يقوّض سبل معيشة الفلسطينيين. وقال إن اللجنة الخاصة أوصت، على وجه الخصوص، بأن تعدل إسرائيل، كحد أدنى، سياستها وممارستها بما يتماشى مع الحد المتفق عليه بموجب اتفاقات أوسلو لصيد الأسماك، الذي يبلغ ٢٠ ميلا بحريا.

٢٧ - واسترسل قائلا إن توصيات اللجنة الخاصة ذات الأولوية المقدمة إلى المجتمع الدولي بشأن غزة ترد في الفقرة ٩٧ (أ) و (ب) من تقريرها (A/69/355): وتتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في إعادة الإعمار، والمساهمة بمزيد من الأموال في ميزانيات وكالات الأمم المتحدة، واتخاذ خطوات فورية لكفالة حرية انتقال السلع الموجهة لأغراض إنسانية والأشخاص في الحالات الإنسانية. وفي هذا الصدد، أكد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مؤخرا أن العمل بدأ في إطار الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة، مع التركيز الفوري على الإصلاحات العاجلة للمآوي.

٢٨ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى أن الأعمال العدائية في غزة كانت لا تزال جارية حتى وقت كتابة التقرير، فقد رأت اللجنة الخاصة أن من السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات بشأن انتهاكات القانون الدولي. واستدرك قائلا إن تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ستكون خطوة أولى مهمة نحو كفالة المساءلة.

٢٩ - السيد سيمونوفيتش (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): قال إن على المجتمع الدولي أن يفي بما تعهد به من تبرعات سخية أعلن عنها في مؤتمر المانحين الذي عُقد في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ نظرا إلى الحاجة الماسة إلى الموارد. ويجب أن تكفل إسرائيل وفلسطين والأمم المتحدة تنفيذ عمليات آلية إعادة إعمار غزة بسلاسة ودون إبطاء، وأن تتيح دخول ما يكفي من المساعدة الإنسانية والإمدادات الطبية ومواد البناء إلى القطاع.

٣٠ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): سأل عن المدة الزمنية التي سيستغرقها تحقيق اللجنة في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في غزة خلال الحرب الأخيرة.

٣١ - السيد سيمونوفيتش (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): رد بأن لجنة التحقيق قد أنشئت وأن من المقرر أن تقدم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٥.

٣٢ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن فلسطين تعيش أزمة حقوق إنسان. فكل جانب من جوانب الحياة يتعرض للاعتداء وكل حق من حقوق الإنسان يطاله الانتهاك مع تمادي إسرائيل في قهر الشعب الفلسطيني وترسيخ احتلالها. وعلى الرغم من أن عام ٢٠١٤ بدأ بتجديد جهود السلام برعاية الولايات

المتحدة، فقد تقلصت آفاق السلام بشكل خطير في أعقاب الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة وتكثيف حملتها الاستيطانية المدمرة في الضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة.

٣٣ - وقالت إن إسرائيل وقواتها العسكرية والمستوطنين ما برحوا ينتهكون، على نحو منهجي، حقوق الشعب الفلسطيني في الحياة وتقرير المصير والممتلكات والغذاء والمسكن والمياه والتعليم والرعاية الصحية وسبل المعيشة والتنمية والحياة الأسرية وحرية التنقل وحرية العبادة. وأضافت أن تصعيد السلطة القائمة بالاحتلال لأعمال العنف، وتدابيرها القمعية، وأعمالها الاستفزازية، وإجراءاتها التحريضية، أسفرت عن معاناة واسعة النطاق، وأضعفت نسيج المجتمع الفلسطيني، ودمرت مقومات بقاء دولته، وأججت التوترات، ونسفت الثقة، وعرقلت كل جهود السلام.

٣٤ - ومضت تقول إن إسرائيل ارتكبت خلال العدوان العسكري الذي شنته في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الإنساني الدولي ترقى إلى مستوى جرائم حرب. فقد قتلت قوات الاحتلال أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من المدنيين، وأصابت أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ٣ ٠٠٠ طفل. وتَيتّم نحو ١ ٥٠٠ طفل ويحتاج أكثر من ٣٧٣ ٠٠٠ طفل مصاب بصدمات نفسية دعما نفسيا اجتماعيا. وتشرد أكثر من نصف مليون شخص في ذروة العدوان؛ وكان تشريدهم أكبر عملية تشريد للسكان المدنيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧. وطالت الأضرار أكثر من ٨٠ ٠٠٠ منزل، فأضحى ١٠٨ ٠٠٠ شخص بلا مأوى. ولحقت أضرار بخمسة وسبعين مستشفى ومرفقا طبيا وأكثر من ١٠٠ مرفق من مرافق الأمم المتحدة خلال الهجمات الإسرائيلية. وتضررت أيضا الهياكل الأساسية كشبكات المياه والصرف الصحي والممتلكات الاقتصادية والصناعية، فضلا عن المؤسسات العامة والمواقع التاريخية.

٣٥ - وأشارت إلى أنه في غضون ذلك، ما فتئ الحصار الإسرائيلي غير القانوني لغزة يحبس جميع السكان ويعزلهم ويخنق الحياة الاجتماعية الاقتصادية. ولا بُد من بذل جهود استثنائية لتضميد جراح الأسر المكلومة ولإعادة بناء ما دُمّر من المنازل والهياكل الأساسية بالغة الأهمية للحياة المدنية. وعلاوة على ذلك، من الضروري للغاية كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال، ذلك أن العدالة أمر أساسي للتعافي ولأي مصالحة مستقبلية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٣٦ - واستطردت قائلة إن الصورة قاتمة بالقدر نفسه في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلية تستخدم القوة الفتاكة، بما في ذلك في المظاهرات غير العنيفة. فالغارات العسكرية الإسرائيلية اليومية في الضفة الغربية ما فتئت تسفر عن وقوع إصابات في الأرواح. والاعتقالات اليومية العنفية التي يتعرض لها الرجال والفتيان الفلسطينيون على وجه الخصوص، تدمر حياة الآلاف. وفي صيف عام ٢٠١٤ وحده، اعتقل ١ ٥٠٠ فلسطيني واحتجزوا تعسفا في الضفة الغربية. ويُسجن عدد يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ طفل فلسطيني كل سنة. وحاليا، لا يزال أكثر من ٦ ٠٠٠ فلسطيني يقبعون في السجون الإسرائيلية ومراكز الاحتجاز.

٣٧ - واسترسلت قائلة إن إسرائيل تواصل حملتها الاستعمارية الاستيطانية غير المشروعة وتكثفها حتى في أثناء مفاوضات السلام. فقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون عن إقامة أكثر من ٢٣ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في العام الماضي أو خططوا لإقامتها، بما في ذلك ١ ٦٠٠ وحدة

جديدة في الأيام العشرة الأخيرة. أما استغلال الموارد الطبيعية، وهو انتهاك جسيم آخر مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء المستوطنات الإسرائيلية، فلا يزال مستمرا بلا هوادة. وقالت إن هذه الأنشطة كانت أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت السلطة القائمة بالاحتلال إلى التشريد القسري لمئات من المدنيين الفلسطينيين، وتتصل اتصالا مباشرا بالتدمير المستمر للممتلكات الفلسطينية. وما فتئ المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون يرتكبون أعمال العنف والإرهاب، مما أسفر عن وفيات وإصابات، وتدمير منازل وممتلكات فلسطينية وتخريبها، وحرق أشجار زيتون، وقتل ماشية وسرقتها، وتلويث إمدادات مياه وأراض زراعية. وأضافت قائلة إن هدفهم الواضح هو تخويف الفلسطينيين من أجل السيطرة على مواقع جغرافية معيّنة، مدعومين من الحكومة الإسرائيلية التي تتحمل المسؤولية النهائية عن تلك الجرائم. وذكرت أن إسرائيل تواصل في القدس الشرقية المحتلة محاولاتها غير القانونية الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها ووضعها، متنكرةً للحقوق الفلسطينية. وقد وضعت خططا لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية واستمرار المستوطنين المتطرفين في الاستيلاء على المنازل الفلسطينية.

٣٨ - وتابعت قائلة إن استفزازات المسؤولين الإسرائيليين والمتطرفين الرعناء التي يعمدون إليها دون هوادة، لا سيما في الحرم الشريف، إنما تؤجج الحساسيات الدينية وتهدد بإشعال فتيل دورة أخرى من العنف. وأضافت قائلة إن وفد بلدها، نظرا لشدة تفاقم الوضع في الأيام الأخيرة، يدعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى إيلاء الاهتمام للوضع واتخاذ إجراءات فورية بهذا الشأن.

٣٩ - وختمت بيانها قائلة إن حكومة بلدها، على الرغم من خطورة الحالة، لم تتخل عن السلام وتدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته من أجل إنقاذ ما بقي من أمل ضئيل في تحقيق السلام. فلا بد أن توقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فورا وبصورة كاملة جميع سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وأن تتقيّد تماما بالتزاماتها القانونية كافة؛ وأن تخضع للمساءلة عن انتهاكاتها. وقالت إن الوضع الراهن لا يطاق؛ وسيظل السلام بعيد المنال ما بقيت الظروف الحالية. ودولة فلسطين على استعداد للوفاء بواجباتها والتزاماتها لترجمة السلام إلى واقع ملموس. وبالنظر إلى افتقارها إلى شريك حقيقي في السلام، فإن دور المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، يتسم بأهمية أساسية. وختمت بيانها قائلة إن وفد بلدها يكرر نداءه للمجتمع الدولي لدعم هذا المسعى النبيل.

٤٠ - السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن استنتاج اللجنة الخاصة الذي مفاده أن سياسات إسرائيل وممارساتها ما فتئت تنتهك حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال أمر يثير قلقا بالغا. وقال إن الحركة تدين هجوم إسرائيل الأخير على قطاع غزة، وهو ما تسبب في العديد من الوفيات بين المدنيين وتشريد عدد ضخم من السكان وتدمير واسع النطاق لمرافق الأمم المتحدة ومرافق أساسية أخرى، مما أسفر عن كارثة إنسانية عمّت سكان غزة. وقال إن الحركة ترحب، في هذا الصدد، بقرار مجلس حقوق الإنسان إجراء تحقيق مستقل في جميع انتهاكات القانون الدولي الناجمة عن الهجوم، وتطالب إسرائيل، على وجه السرعة ودون شروط، بإنهاء الحصار غير المشروع المضروب على غزة.

٤١ - وأضاف قائلا إن الحركة تدين استمرار احتجاز عدد مذهل من السجناء الفلسطينيين، كثيرٌ منهم من الأطفال وبعضهم قيد الاحتجاز دون تهمة، في السجون ومراكز الاحتجاز في إسرائيل والضفة الغربية. وكما ورد في الإعلان

المتعلق بالسجناء السياسيين الفلسطينيين، الذي اعتمد في آب/أغسطس ٢٠١٢، خلال المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، وكما أعيد تأكيده في المؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، ينبغي إطلاق سراح جميع هؤلاء السجناء على الفور، وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في محنتهم.

٤٢ - ومضى يقول إن إسرائيل تمضي قدما في بناء المستوطنات غير القانونية بوتيرة سريعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، مستفيدة من التدابير غير القانونية الأخرى، بما فيها مصادرة الأراضي. وقد ازدادت حدة التحريض والاستفزاز الإسرائيليين، ولا سيما في الأماكن المقدسة، وما فتئت أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون تسهم في تشريد الفلسطينيين. وهذه الأنشطة تقطع أوصال الضفة الغربية وتحرم الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير. ولا بد أن يتخذ المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، إجراء عاجلا لإرغام إسرائيل على وقف حملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

٤٣ - وتطرق إلى مسألة الجولان السوري، فقال إن الحركة تؤكد من جديد أن جميع الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها إسرائيل تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة. وينبغي لإسرائيل أن تتقيد بهذا القرار، وأن تنسحب انسحابا كاملا إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٤٤ - وختم بيانه قائلا إن الحركة تؤكد من جديد التزامها الثابت بتسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي وباستعادة الشعب الفلسطيني فورا حقوقه غير القابلة للتصرف في ممارسة تقرير المصير والسيادة في ظل دولة مستقلة، وبالتوصل إلى حل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

٤٥ - السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن تقرير اللجنة الخاصة يظهر أن إسرائيل تستهزئ بالمجتمع الدولي باستمرارها في ممارساتها غير المشروعة، ومنها الحصار غير الإنساني لغزة، وتشييد جدار الفصل العنصري، والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، والتشريد القسري، وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات. وأضاف قائلا إن إسرائيل تحتجز الفلسطينيين دون تهمة وتتعمد عدم معاقبة المستوطنين على ما يرتكبونه من أعمال عنف. ومضى يقول إن منظمة المؤتمر الإسلامي تدين التصعيد الأخير لأعمال العنف في القدس الشرقية نتيجة للتحريض والاستفزاز الإسرائيليين، بما في ذلك الإغلاق غير القانوني للمسجد الأقصى واقتحام الجنود الإسرائيليين الحرم الشريف، وتُحمّل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن جميع الآثار الناجمة عن ممارساتها غير القانونية في الأراضي المحتلة. وذكر أن المنظمة تدين كذلك محاولات إسرائيل فرض الأمر الواقع على الأرض بالاستمرار في توسيع مستوطناتها؛ فهذه الممارسات تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

٤٦ - وتابع قائلا إن المنظمة تعرب عن تقديرها لجميع الدول التي منعت مواطنيها من التعامل التجاري مع المستوطنين الإسرائيليين. وترحب أيضا بقرار السويد الجريء بالاعتراف بدولة فلسطين وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون عاصمتها القدس.

٤٧ - واستطرد قائلا إن الزيادة الأخيرة في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين تشكل مصدر قلق

بالغ؛ وأضاف قائلا إن المنظمة تحث السلطات الإسرائيلية على تقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة وتدعو إلى إدراج قادة جماعات المستوطنين المتطرفين في قائمة الإرهابيين والمجرمين المطلوبين للمحاكمة أمام المحاكم الدولية.

٤٨ - وتابع قائلا إن الحرب الوحشية التي شنتها إسرائيل على غزة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ قد خلفت وصمة عار أخرى تخزي الضمير الجماعي للمجتمع الدولي الذي وقف موقف المتفرج بينما الدمار يحيق بمرافق الأمم المتحدة وغيرها من المباني والقتل والجرح والتشريد يطال آلاف الفلسطينيين. ولا بد أن تتاح الحماية الدولية للشعب الفلسطيني فورا، ويجب أن تُنشأ لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وذكر أن المنظمة ترحب بعقد مؤتمر المانحين الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ من أجل إعادة إعمار غزة.

٤٩ - وختم بيانه قائلا إن منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الرامية إلى تحديد موعد نهائي لإنهاء إسرائيل احتلالها فلسطين والأراضي العربية، وانسحابها إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومنح فلسطين استقلالها، وفقا لمبادئ الحل القائم على وجود دولتين.

٥٠ - السيد فريلاس (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلد المرشح صربيا، إضافةً إلى أوكرانيا، فقال إن وضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي لا يزال يمثل إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي. فالأزمة الراهنة في المنطقة ما برحت تتدهور حتى باتت الحاجة إلى إحراز تقدم نحو تسوية سلمية للنزاع أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ونظرا إلى أن الحل الافتراضي القائم على وجود دولة واحدة لن يلبي تطلعات أي من الطرفين، فالاتحاد الأوروبي يحث الطرفين على العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي يقوم على وجود دولتين من خلال مفاوضات هادفة على أساس معايير ومهل زمنية محددة بوضوح. وقال إن الاتحاد على استعداد لدعم استئناف هذه المفاوضات بالتعاون مع الأطراف والشركاء الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة.

٥١ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن استيائه الشديد من الخطط التي أعلنت عنها إسرائيل مؤخرا لمواصلة توسيع المستوطنات، وهو ما يمكن أن يثير الشكوك حول التزام إسرائيل بعملية السلام. ويجب على إسرائيل أن تفكك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ وأن تضع حدا لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها ما يُسمى بالنمو الطبيعي، في الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية.

٥٢ - وتابع يقول إن الاتحاد الأوروبي يدين استمرار أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون وازدياد حوادث العنف التي يرتكبها كلا الجانبين نتيجةً لاحتدام التوترات. وقال إن الاتحاد يساوره بالغ القلق إزاء استخدام القوات الإسرائيلية الذخيرة الحية ضد الفلسطينيين، ويحث على التحقيق في جميع حالات الاشتباه في الاستخدام المفرط للقوة. ويدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن جميع أشكال الاستفزاز، ولا سيما تأجيج التوترات الدينية. وعلى الزعماء من كلا الجانبين أن يغتنموا كل فرصة لتعزيز السلام، وعلى الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعملوا معا لمكافحة جميع أشكال الإرهاب والتحريض.

٥٣ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي لم يعترف مطلقا بضم القدس الشرقية. ولا بد من إجراء مفاوضات لتسوية وضع القدس باعتبارها عاصمة لدولتين في المستقبل، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تُوقِف جميع أشكال المعاملة التمييزية للفلسطينيين في القدس الشرقية.

٥٤ - واسترسل قائلا إنه ينبغي لحكومة إسرائيل أن تضع آليات محسنة لإدارة الأراضي والهياكل الأساسية والعمليات

الإدارية في المنطقة جيم، حيث تدهورت أحوال المعيشة نتيجة لعمليات الهدم والإخلاء والنقل القسري غير القانونية التي طالت المجتمعات المحلية، بما فيها جماعات البدو. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الهياكل الأساسية في المنطقة جيم، وفقا لخطة العمل الخمسية المشتركة التي اعتمدت في إطار سياسة الجوار الأوروبية. وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن استيائه من استمرار عمليات التوغل التي تنفذها القوات الإسرائيلية في المنطقة ألف، مما يعرض نجاح جهود بناء المؤسسات الفلسطينية المعترف به دوليا للخطر.

٥٥ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة كلا من الإطلاق العشوائي للصواريخ على إسرائيل من جانب حماس والجماعات المقاتلة في قطاع غزة والرد العسكري الإسرائيلي غير المتناسب على هذه الهجمات. ويدين أيضا دعوة المدنيين في غزة للقيام بدور الدروع البشرية، وقصف مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة، ووضع صواريخ في مدارس الأونروا؛ ولا بد من حماية المدنيين واحترام القانون الدولي في جميع الأوقات. ويجب التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي من كلا الجانبين وفقا للمعايير الدولية، ولا بد من مساءلة مرتكبيها. واسترسل قائلا إنه يحث السلطات الإسرائيلية، تحقيقا لهذه الغاية، على إفساح المجال بشكل تام للجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان لدخول إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٦ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بوقف إطلاق النار الذي لا يزال قائما منذ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، ويحث جميع الأطراف على الالتزام بوقف دائم لإطلاق النار وإحداث تغيير كبير في الحالة التي لا تطاق في قطاع غزة. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تضطلع بمسؤولياتها الحكومية الكاملة في غزة، ويجب على حكومة إسرائيل أن ترفع جميع القيود المفروضة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويجب نزع سلاح الجماعات الإرهابية بصفة دائمة. وتطرق إلى مسألة حقوق الإنسان، فقال إن من الضروري أن تتعاون إسرائيل تعاونا كاملا مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومع مفوضية حقوق الإنسان عن طريق إفساح المجال أمامها بشكل دائم ودون قيود لدخول الأراضي المحتلة.

٥٧ - وأعقب ذلك بقوله إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدد الأفراد الذين تحتجزهم إسرائيل إداريا لفترات طويلة للغاية، ويدعو الاتحاد إسرائيل إلى توجيه تهم رسمية ضد المحتجزين الحاليين ومحاكمتهم محاكمةً عادلةً. وتشير التقارير إلى أن السلطات الإسرائيلية تحتجز أعدادا كبيرة من الأطفال الفلسطينيين وتسيء معاملتهم. ولئن كان قد أحرز تقدم جدير بالثناء في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اليونيسيف لعام ٢٠١٣ بشأن الأطفال الموجودين قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، فلا يزال هناك الكثير مما يجب عمله؛ ويجب أن تعلن السلطات الإسرائيلية بوضوح أن حقوق الأطفال الموجودين رهن الاحتجاز لدى قواتها العسكرية مصونة في جميع الأوقات. فلا ينبغي احتجاز الأطفال إلا كملاذ أخير وينبغي دائما أن تُوفر لهم الضمانات التي يستحقونها.

٥٨ - وختم بيانه قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيبذل كل ما في وسعه لإيجاد حل دائم وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي. ويكرر تأكيد عرضه على كلا الطرفين بتقديم حزمة دعم سياسي واقتصادي وأمني وشراكة متميزة مع الاتحاد الأوروبي إذا جرى التوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

٥٩ - السيد الأطلسي (المغرب): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يوثق بوضوح استمرار انتهاك إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي من خلال بناء المستوطنات على نطاق واسع، وتهويد القدس، وحرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة، ومصادرة الممتلكات والأراضي الزراعية، والتشريد القسري للفلسطينيين، بما يشمل جماعات البدو، وعدم المعاقبة على أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين على مرأى ومسمع من القوات الإسرائيلية. وأضاف قائلا إن استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات بالتوازي مع محادثات السلام التي بدأت في عام ٢٠١٣ تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية دليل قاطع على أن إسرائيل ليست صادقة في سعيها إلى التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. ومضى يقول إن وفد بلاده يدين استخدام إسرائيل التنقيب عن الآثار كوسيلة للاستيلاء على الأراضي من أجل إقامة المستوطنات، وإنه يعرب عن استيائه من اقتحام المسجد الأقصى في اليوم السابق، عندما هاجمت القوات الإسرائيلية عشرات من الفلسطينيين بالرصاص المطاطي والقنابل الصوتية؛ وذكر أن ذلك يمثل إهانة بالغة لعموم المسلمين في أنحاء العالم وانتهاكا صارخا للقانون الدولي.

٦٠ - وأعرب عن القلق إزاء البيانات التحريضية التي أدلت بها حكومة إسرائيل في الآونة الأخيرة، في محاولة منها لتقويض الوضع القانوني للقدس بوصفها جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، وأدان محاولات إسرائيل الرامية إلى إحكام سيطرتها تدريجيا على الحرم الشريف، وكذلك هجماتها المنتظمة على المسجد الأقصى والمصلين الذين يؤدون الصلاة هناك. وتابع قائلا إن المغرب يدين بشدة السلوك العدواني الإسرائيلي ومحاولات تهويد القدس، وهو ما يمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، ويؤدي إلى تأجيج التوترات الدينية، ويفضي إلى التطرف. ويدين أيضا هجوم إسرائيل الأخير على غزة الذي قُتِل خلاله ما يربو على ٢ ٠٠٠ من المدنيين الأبرياء، وأصبحت مئات من الأسر بلا مأوى، واستهدفت مرافق الأونروا، وقتل بعض موظفيها. ونتيجة للهجوم، فمن المرجح أن تزداد الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين تدهورا.

٦١ - وختم بيانه قائلا إن حكومة المغرب لها موقف ثابت في دعمها لمبادرة السلام العربية، ولجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام من خلال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٦٢ - السيد أكوستا ألفاريس (كوبا): قال إن عدم تعاون إسرائيل ما زال يعوق عمل اللجنة الخاصة، الذي يجب أن يستمر إلى حين الإنهاء التام للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وذكر أن التدهور الأخير للحالة في الشرق الأوسط وآخر الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل هز الرأي العام العالمي. وأضاف قائلا إن كوبا تدين بشدة قتل آلاف الفلسطينيين وإصابتهم وتشريدهم قسرا والتدمير الواسع النطاق الذي تسببت فيه السلطة القائمة بالاحتلال، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الخطيرة أصلا في غزة. وتابع قائلا إن وفد بلده يؤيد تماما المبادرة الفلسطينية الرامية إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يحدد إطارا زمنيا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير في ظل دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

٦٣ - ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى وضع حد فوري لنشاطها الاستيطاني غير القانوني المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيه تدميرها الأراضي واستيلاؤها عليها

وتشريدها الأسر الفلسطينية قسرا. وقال إن سياسات إسرائيل وممارساتها العدوانية الاستعمارية تنتهك قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي وتُعرّض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر. وثمة حاجة إلى تقديم دعم عاجل من المجتمع الدولي اللازمة لمعالجة تردي الحالة الإنسانية في غزة. وذكر أن كوبا تؤكد من جديد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني، وتدعو إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع الذي طال أمده لفلسطين، وإلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار القاسي وغير القانوني المضروب على غزة، وإلى فتح المعابر الحدودية ونقاط التفتيش. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتسوية الحالة المؤلمة للاجئين الفلسطينيين، وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإن السبيل الوحيد لتنفيذ أي عملية سياسية هادفة وتحقيق السلام الدائم هو إنهاء سياسة الاستيطان، وتحرير السجناء الفلسطينيين، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف.

٦٤ - السيد بروانو (إكوادور): قال إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يواصلان، منذ سنوات، تخصيص موارد ضخمة وبذل جهود كبيرة من أجل معالجة الحالة المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، التي جوهرها النزاع بين إسرائيل وفلسطين. وسيكون التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع خطوة حاسمة نحو تحقيق الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة، وسيعزز المصالحة والتنمية والرفاه بين شعوب العالم كافة. وهذا يتطلب رؤية وإرادة من الجانبين على حد سواء. وقال إن التوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية إنما يكمن في الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة ومتصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وأضاف قائلا إن ذلك يتطلب أيضا وضع حد للاحتلال العسكري والممارسة الكاملة لحق تقرير المصير والسيادة في فلسطين، مع التعليم النهائي لحدود إقليمها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإعمال حق العودة للفلسطينيين المبعدين، ورفع الحصار المضروب على غزة، وإعادة بنائها.

٦٥ - وذكر أن إكوادور ترفض العنف، أيا كان مصدره، ومن ثَمّ، فإنها تدين الهجمات التي ارتكبت في إسرائيل، وتسببت إحداها في مصرع شابة إكوادورية. واستدرك قائلا إن موقف بلده واضح: فهناك مشاكل أساسية تتطلب حلا عاجل ودائما وتغييرا للوضع القائم، الذي، فضلا عن آثاره القانونية الأخلاقية، بلغ مستويات جديدة من التردي. واسترسل قائلا إن تقرير الأمين العام (A/69/347) يسلط الضوء على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل التي، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل التزامات صريحة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وخلص إلى أن إكوادور تشدد على أهمية التوصيات المقدمة إلى الحكومة الإسرائيلية الواردة في هذا التقرير، ولا سيما تلك التي تحثها على الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية؛ ورفع الحصار؛ وإلغاء جميع السياسات والممارسات التي تؤدي إلى الإخلاء القسري و/أو النقل القسري للمدنيين؛ وإجراء تحقيقات من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على القتل أو الإصابة بشكل غير قانوني أو التعذيب أو المعاملة القاسية؛ وإطلاق سراح جميع المحتجزين إداريا وإنهاء نظام الاحتجاز الإداري.

٦٦ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إنه بالرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بات يهدد الاستقرار الإقليمي أكثر من أي وقت مضى، فالمجتمع الدولي يتغاضى عن سياسات إسرائيل العدوانية وتوسيعها المستوطنات. وأضاف أن الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة، الذي ألقت إسرائيل خلاله قنابل بشكل عشوائي،

مما أدى إلى قتل مدنيين أبرياء بلا رحمة، ليس سوى انتهاك آخر يضاف إلى القائمة الطويلة من انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي. وتلك الدول التي ما فتئت تدعم إسرائيل وتبرر أعمالها تشترك في تحمل المسؤولية عن عواقب ممارساتها غير القانونية. وقال إن مما يثير السخط السماح لإسرائيل بمواصلة احتلالها الأرض الفلسطينية طوال عقود عديدة، فُقِدت خلالها أرواح لا حصر لها، وأقيمت مستوطنات، ودُنست أماكن مقدسة، واحتجز سوريون وفلسطينيون، وشُيّد جدار فصل عنصري، ووقفت السلطات الإسرائيلية موقف المتفرج بينما يرتكب المستوطنون أعمال عنف عنصري ضد العرب. وقد آن الأوان ليفيق العالم من سباته ويتخذ إجراءً حاسما لإنهاء مأساة الاحتلال الإسرائيلي.

٦٧ - وواصل كلامه قائلا إن الجولان السوري، الذي تحتله إسرائيل منذ ما يقرب من نصف قرن، يتعرض فيه المواطنون السوريون لانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان تشمل الاعتقال التعسفي وتقييد حرية تنقلهم. وأضاف أن إسرائيل تواصل حملاتها المحمومة لبناء المستوطنات، وترفض تقديم خرائط حقول الألغام المزروعة للمنظمات الدولية، وتحرم المواطنين السوريين من مواردهم الطبيعية، وترفض توفير الرعاية الطبية لهم في محاولة منها لابتزازهم لقبول الهوية الوطنية الإسرائيلية، وترفض التحاقهم بالنظام التعليمي السوري.

٦٨ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يشدد على ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، ولا سيما تلك المتعلقة بضرورة إنهاء إسرائيل احتلالها لجميع الأراضي العربية، ووقفها الفوري جميع أنشطة توسيع المستوطنات، وامتثالها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي أعلن بموجبه أن ضم إسرائيل الجولان السوري لاغ.

٦٩ - واسترسل قائلا إنه نتيجةً لاستمرار إسرائيل في عدوانها، بات التوتر في المنطقة شديدا للغاية وصار ينذر بعواقب تتجاوز المنطقة. ولا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها لوضع حد لممارسات إسرائيل الوحشية وأن ترغمها على الانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، امتثالا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٦٦) و ٤٩٧ (١٩٨١).

٧٠ - السيد سريونو (إندونيسيا): قال إن تقرير الأمين العام (A/69/347) يؤكد مجددا الحقائق القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن وفد بلده يشعر بانزعاج بالغ من استمرار تدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون. وأضاف أن إسرائيل ما فتئت تتجاهل الفتوى التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية: فمنذ عام ٢٠٠٤، زاد طول الجدار بمقدار ثلاث مرات؛ وأضحت الحيازة غير القانونية للأراضي وتقييد حقوق الفلسطينيين أمرا مألوفا؛ ونمت المستوطنات غير القانونية نموا لا رقابة عليه؛ وأدى الحصار المضروب على غزة إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية الحرجة؛ واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية القوة المفرطة، لكنها نادرا ما واجهت عواقب على قتل الفلسطينيين أو إصابتهم.

٧١ - وأعرب عن ترحيب إندونيسيا بالخطوات التي اتخذتها حكومة فلسطين لوضع حقوق الإنسان في صلب خطتها الإنمائية، ولا أدلّ على ذلك من انضمام فلسطين مؤخرا إلى مختلف معاهدات حقوق الإنسان، وعن ثنائها على جهود مفوضية حقوق الإنسان الرامية إلى بناء لقدرات المؤسسات الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن التوصيات المقدمة إلى إسرائيل في التقرير بالغة الأهمية. وواصل كلامه قائلا إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في المطالبة بأن تمتثل إسرائيل للفتوى وترفع الحصار وتحترم القانون الإنساني الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يطالب بالمساءلة من خلال الآليات الدولية ذات الصلة وأن

يدعم تنفيذ ولايات لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن وفد بلده يحث الأمم المتحدة على الرد إيجابا على الطلب الفلسطيني للحصول الحماية الدولية لمنع أي عدوان في المستقبل.

٧٢ - السيد مسعود خان (باكستان)، أدان بقوة الاقتحام الأخير الذي دنس حرمة المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين الفلسطينيين هناك، وهو ما أثار احتجاجا واشتباكات وعرّض الهدوء الهش للخطر، وقال إن بلده يؤيد التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام، إذ إن تنفيذها يمكن أن يخفف من محنة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي ويعانون من فقر مدقع. فقد زاد تردي الأوضاع المزرية أصلا منذ زيارة اللجنة الخاصة إلى المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإضافةً إلى الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون بلا هوادة، والارتفاع الهائل للبطالة، أدى خمسون يوما من القصف إلى مقتل أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني. وقد انهارت عملية السلام بسبب تعنّت إسرائيل، وزاد عدد المستوطنات إلى أكثر من الضعف في أكبر عملية استيلاء على الأراضي خلال ثلاثة عقود، وتضاعفت الاستفزازات والعنف في جميع أنحاء جبل الهيكل/الحرم الشريف، وجرى كلُ ذلك خلال سنة سُمّيت السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٧٣ - واستطرد قائلا إن الخروج من ”دائرة البناء فالتدمير، ثم البناء فالتدمير“ التي أشار إليها الأمين العام خلال زيارته إلى غزة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، يستلزم أن يضطلع مجلس الأمن بدور قيادي باعتماد مشروع القرار الداعي إلى وضع خارطة طريق واضحة لإنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين من استعادة حريتهم. ولا بد من وضع خطوط زمنية وأسس قياس واضحة لتكون جزءا من عملية السلام. وأشار إلى أن السويد قررت لتوها الاعتراف بدولة فلسطين، وهناك عدد آخر من البلدان يستعد ليحذو حذوها؛ ولقد آن الأوان للمجلس أن يعمل على تحقيق الهدف نفسه. فأي تسوية عادلة ودائمة ومنصفة للنزاع في الشرق الأوسط لا بد وأن تقوم على أساس دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وأي حل طويل الأجل يتطلب أيضا انسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية، بما في ذلك لبنان والجولان السوري.

٧٤ - وأعقب ذلك بقوله إن الأونروا يجب أن تحصل على تمويل كاف لكي تؤدي مهامها بالغة الأهمية لتقديم الدعم للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في ضوء مسؤولياتها المتزايدة الناشئة عن العنف في غزة. ومن الضروري للغاية أن تعجل الجهات المانحة بالوفاء بما تعهدت به من تبرعات أعلنتها في القاهرة لإعادة بناء غزة. وأكد مجددا دعم باكستان الثابت للشعب الفلسطيني في سعيه المستمر إلى نيل حق تقرير المصير والتمتع بالسلام وإقامة دولة مستقلة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٧٥ - السيد يورينتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن الإنسانية شهدت في تموز/يوليه و آب/أغسطس ٢٠١٤ تعرّض سكان مدنيين لمذبحة وحشية على يد سلطة قائمة بالاحتلال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. فقد ارتكبت إسرائيل العديد من الفظائع، تكاد ترقى إلى مرتبة الإبادة الجماعية، ضد الشعب الفلسطيني، ووقعت كلها في ظل صمت متواطئ من مجلس الأمن بسبب افتقاره إلى الحسم وعدم اتخاذ قرار بإنهاء الاحتلال. وأضاف أن الجدار غير القانوني المشيد تعسفا، الذي يمتد لأكثر من ٧٠٠ كيلومتر حول القدس الشرقية، يقيد حرية الفلسطينيين في التنقل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل والوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة. ولئن كان

الفلسطينيون يقاومون العدوان الإسرائيلي، ببسالة، في سعيهم إلى إقامة السلام الدائم عن طريق احترام جميع المبادرات الرامية إلى وضع حد للاحتلال العسكري وتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، فإن إسرائيل تواصل سياسة إحكام السيطرة على الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال ممارساتها غير القانونية.

٧٦ - وأعرب عن إدانة وفد بلده الشديدة لاستمرار مصادرة الممتلكات المدنية ومختلف الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون في القدس الشرقية، والتي أفضت إلى تشريد مئات الأسر. وأضاف أن سياسة إسرائيل المتمثلة في اشتراط الحصول على تصاريح لتداول الأدوية والمعونة الإنسانية تمثل انتهاكا آخر يعوق بشدة التنمية الاجتماعية الاقتصادية لفلسطين. ومن غير المقبول أن يظل آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، سجناء في ظروف مريعة ويحرمون من المحاكمة وفق الأصول القانونية، ومن الرعاية الطبية، والزيارات الأسرية.

٧٧ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي لا بد أن يتوقف عن الكلام عن الحالة في فلسطين وأن يبدأ في اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد نهائي لهجمات إسرائيل العشوائية والمتواصلة ضد الشعب الفلسطيني، تلك الهجمات التي ترقى إلى مستوى الانتهاكات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وذكر أن أقدس المبادئ الإنسانية تدعم قضية الشعب الفلسطيني. وختم بيانه قائلا إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ستواصل دعم الشعب الفلسطيني وتأييد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧٨ - السيدة يلجن (تركيا): أكدت من جديد التزام تركيا الطويل الأجل بالسلام والاستقرار والأمن والديمقراطية في المنطقة، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فقالت إنه يتعين وقف السياسات والممارسات الضارة التي تقوم بها إسرائيل، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، والأعمال المهينة وغير القانونية التي تستهدف الأماكن المقدسة، والغارات العسكرية التي تشنها. وأعربت في هذا الصدد عن إدانة وفد بلدها القوية لاقتحام المتطرفين الإسرائيليين الحرم الشريف وتجاهل الشرطة الإسرائيلية لما يتسم به المسجد الأقصى من قيمة روحية. فالانتهاك الواضح لحرمة الموقع أضافت للاستفزازات الإسرائيلية بعدا جديدا، أكثر خطراً. وختمت بيانها قائلة إن انتهاكات إسرائيل الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حرية العبادة والمعتقد وعدم احترامها الأماكن الإسلامية المقدسة، أمور غير مقبولة ولا ينبغي التسامح فيها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.